النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي

المحتويات

لماذا يعتبر النوع الاجتماعي أمرًا مهمًا في صناعة سياسة الأمن القومي؟
كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في صناعة سياسة الأمن القومي؟
التحديات والفرص المتاحة إبان فترة ما بعد النزاع
تساؤلات حول صناعة سياسات الأمن القومي
معلومات أخرى

يسود إعترافٌ قويٌ بوجوب تلبية عملية إصلاحِ القطاع الأمني للاحتياجات الأمنية المختلفة للرجال والنساء والفتيات والأولاد. وكما يعتبرُ إدخالُ المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي مفتاحُ فعاليةِ ومسائلةِ القطاع الأمني، والملكيةِ المحليةِ، وشرعيةِ عملياتِ إصلاح القطاع الأمني.

وتعتبر مذكرة التطبيق هذه بمثابة مقدمة موجزة لمزايا إدخال مسائل النوع الاجتماعي في عملية صناعة سياسة الأمن القومي. كما وتقدمُ معلوماتٍ عمليةٍ لكيفية القيام بذلك.

وتعتمد هذه المذكرة على تقرير مطول، وكلاهما جزءٌ من رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. وحيث أن الهدفَ من رزمة الأدوات هذه هو إعداد مقدمة موجزة عن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديمها إلى ممارسي وصانعي سياسات إصلاحِ القطاعِ الأمني، تم تضمينها ١٢ أداةً مع مذكراتٍ عملية مكمّلة لها – أنظر معلومات أخرى.

لماذا يعتبر النوع الاجتماعي أمرًا مهمًا في صناعة سياسة الأمن القومي؟

تعكس **سياسات الأمن القومي** نظرةَ الحكومة إلى الأمن وكيفية تحقيقه. وكما تشتمل هذه السياسات على إستراتيجيات وسياسات واسعة للأمن القومي، والتي قد يتم الإشارة إليها كخطة أو رؤيةٍ أو إستراتيجيةٍ أو مفهومٍ أو مبدأٍ، بالإضافة إلى السياساتِ المخصصةِ لكل قطاع، مثلٌ الكتابِ الأبيضِ بشأنِ الدفاع.

يشيرُ لفظ "**النوع الاجتماعي**" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمعُ للمرأة والرجل. وعلى ذلك يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة، بينما يشير لفظ "الجنس" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوعُ أدوارُ النوع الاجتماعي تنوعًا هائلاً ضمن الثقافات وعبرها وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى المرأة والرجل فحسبُ، بل يشمل العلاقات بينهما.

ويعمل إدخال مسائلِ النوع الاجتماعي في صناعة سياسات الأمن القومي على زيادةِ ملاءمتها واستدامتها.

الملكية المحلية من خلال العمليات التشاركية في صناعة السياسات

- تعمل المشاورات الواسعة بشأن الاحتياجاتِ والأولويات الأمنية، والتي تشمل مجموعةً كبيرةً من منظمات المجتمع المدني، على تعزيز الملكية المحلية والشرعية وتساعد في بناء إجماع وطني بشأن القضايا الأمنية. وكما تعتبر وجهات النظر المختلفة، التي قد تثيرها المنظماتُ النسائية والرجالية، على مائدةِ الحوار ذات أهميةٍ كبيرة.

السياسات الأمنية الشاملة التي تلبي الاحتياجات الأمنية المختلفة

- يؤدي مراعاة إحتياجات الأمن والقضاء المختلفة للرجال والنساء والفتيات والأولاد إلى تحقيق سياساتٍ أمنيةٍ أكثرُ شموليةً وفعالية.
- يؤدي مراعاةُ مسائلِ النوع الاجتماعي في سياسات الأمن القومي إلى لفت الإنتباه إلى أهمية

الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي
معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة

معالجة تهديدات الأمن الداخلي الفعلية، مثلُ العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

عدم التمييز في سياسات الأمن ومؤسسات القطاع الأمني

- يساعد الحد من التمييز الذي يمارسه أفرادُ القطاع الأمني على بناء الثقة، وتعزيز الشرعية، وتحسين مستويات توفير الأمن والقضاء. وكما أنه بإمكان سياسات الأمن وضعُ قواعدَ حمايةٍ ضد التمييز داخل مؤسسات القطاع الأمني.

الامتثال للالتزامات التي تمليها القوانين والمواثيق الدولية

يعتبر إدخال النوع الاجتماعي في صناعة سياسة الأمن القومي مسألةً ضروريةً للانصياع للقوانين والمواثيق والمعايير الدولية والإقليمية الخاصة بالنوع الاجتماعي وأثره في الأمن، ومنها:

- اتفاقيةُ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)
- قرارُ مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٠)

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى ملحق مجموعة الأدوات بشأن القوانين والمواثيق الإقليمية والدولية.

الإطار رقم ١ مسائل النوع الاجتماعي الواجب إدخالها في صناعة سياسات الأمن القومي

- الحقُ المتساوي للمرأة والرجل في المشاركة في مؤسسات القطاع الأمني.
- العنفُ القائم على أساس النوع الاجتماعي بإعتباره تهديدًا داخليًا للأمن.
- القضاءُ على التمييز وإنتهاكات حقوق الإنسان الأخرى داخل مؤسسات القطاع الأمني أو في مجال تقديم خدمات الأمن والقضاء.
- وضعُ آليات لضمان مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، في الرقابة على تنفيذ سياسات الأمن وعمليات إصلاح القطاع الأمني ومؤسسات الأمن.

كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في صناعة سياسة الأمن القومي؟

يتطلب وضعُ أو مراجعة سياسة الأمن القومي مشاركة مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الحكومة الوطنية، والبرلمان، والحكومة المحلية، ومنظمات المجتمع المدني. ويمكن لكل من هذه الأطراف اتخاذ خطوات لإدخال النوع الاجتماعي في صناعة سياسة الأمن القومي:

الحكومة المحلية

(بما في ذلك هيئات التنسيق الأمني ولجان صياغة السياسات الأمنية).

- بناءُ قدرات كبار الموظفين والمسؤولين وضمان التزامهم بالتعامل مع النوع الاجتماعي عند وضع السياسة الأمنية، وذلك عبرَ التدريب والمحاضرات والتقارير المتعلقة بمسائل النوع الاجتماعي وبرامج التوجيه.
- زيادةُ مشاركة المرأة في عملية صناعة السياسات الأمنية، وذلك عن طريق:
  - تعيينُ المرأة في مجالس الأمن القومي ولجان صياغة السياسات الأمنية.
  - إشراكُ ممثلينَ من الوزارة و/أو الجهات الحكومية الأخرى أو المؤتمرات الحزبية البرلمانية المسؤولة عن مسائل النوع الاجتماعي والمسائل النسائية.
  - وضعُ آليات للتشاور مع ممثلينَ عن المنظمات النسائية وخبراءُ النوع الاجتماعي بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات الأمنية.
- إدخالُ مسائل النوع الاجتماعي بشكل صريح في السياسات الأمنية (انظر الجدول رقم ١).
- استخدامُ لغة متجاوبة مع النوع الاجتماعي بهدف تجنب التمييز والاستبعاد، مثلُ الإشارة إلى "ضباطُ الشرطة" بدلاً من "رجال الشرطة"، وإستعمال كلمة الشخص الرئيس (chairperson) بدلاً من لفظة الرجل الرئيس (chairman).

دراسة الحالة ١ سياسة الأمن القومي في جاميكا: عملية شاملة [١]

في منتصف عام ٢٠٠٧، تبنت حكومة جاميكا سياسةً شاملةً للأمن القومي: "نحو أمة آمنة ومزدهرة"، استندت إلى الكتاب الأخضر لاستراتيجية الأمن القومي. وقد تم وضعه على جدول أعمال البرلمان للمرة الأولى في شهر يناير من عام ٢٠٠٦م، ومن ثُم تلاها الكتاب الأبيض لاستراتيجية الأمن القومي.

وفي بَدء الأمر خططت حكومة جاميكا لإجراء مراجعة للدفاع، ولكنها أدركت سريعًا أن الأمرَ يتطلب منهجًا أوسعَ للتعامل مع مجموعة التهديدات القائمة على الأمن القومي، وتشمل الجريمةَ المنظمة، وعنفَ العصابات، والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية، والكوارثَ البيئية. وقد تم البدءُ في مشاورات موسعة ضمت جميع الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية.

وتحت عُنوان "آثارُ العنف في المجتمعات"، نادت سياسة الأمن القومي بتركيز الاهتمام باتجاه تأثير العنف في الأفراد والمجتمعات، وفي المجتمع. وأشارت إلى أن "العنف الأسري"، وهو أكثر أشكال العنف انتشارًا، بلاءٌ قد ابتُلي به المجتمع ويُسهم في تشكيل النموذج العام للجريمة والعنف بسبب تأثيراته التي تعمل على إضعاف نسيج المجتمع، ودوره في اعتياد الشباب على العنف وسيلةً لحل النزاعات. وأكدت كذلك أن النساء والأطفال هم الأكثر عرضةً للعنف الأسري.

البرلمان

- ضمانُ الشمولية والتشاركية في صناعة السياسات الأمنية الشاملة، وذلك عن طريق:
  - إجراءُ مشاوراتٍ عامةٍ واسعةِ النطاق (انظر الجدول رقم ٢).
  - عقدُ جلسات استماع برلمانية، ونقاشات مفتوحة، واجتماعات موسعةً في مقر البلديات لطلبِ رأي الرجالِ والنساءِ من مختلف أطياف طبقات المجتمع حول القضايا الأمنية، ولمناقشة مسودات السياسات الأمنية.
  - عقدُ اجتماعات منفصلة مع بعض المجموعات من مختلف أطيافِ طبقات المجتمع والتي قد لا يمكنها أن تفصح عن رأيها في الاجتماعات العامة، مثلُ المجموعاتِ العرقيةِ والأقليات.
- السعيُ لتحقيق المشاركة العادلة لأعضاء وعضوات البرلمان في عملية صناعة السياسة الأمنية عن طريق ما يلي:
  - تعزيزُ مشاركة عضوات البرلمان في اللجان المختصة بالدفاع والأمن.
  - تشجيعُ عضوات البرلمان و/أو المهتمات منهن بمسائل النوع الاجتماعي الالتزام بالخطوط الحزبية للتوصل إلى برنامج موحد بشأن القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأمن.
  - تعزيز تأسيس المؤتمرات الحزبية / التكتلات داخل البرلمان والأحزاب السياسية (انظر دراسة الحالة رقم ٢).

دراسة الحالة ٢ إدخال النوع الاجتماعي في عملية صناعة السياسات الأمنية: دور المرأة داخل المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا.[٢]

يوضح تحوُّل جنوب أفريقيا إلى الديموقراطية مدى تأثير تواصلُ البيئة السياسية، وتشكيلُ الاتحادات النسائية، وتأييدُ مسائل النوع الاجتماعي عبر مختلف التيارات السياسية في عملية صياغةِ سياسةَ الأمن القومي.

وقد عملت المرأة على إيجاد مساحة سياسية لتناول مسائل النوع الاجتماعي داخل المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وعلى سبيل المثال، بسبب المخاوف من تهميش دور المرأة، فقد جرى إدخال إصلاحات على المؤتمر الوطني الأفريقي واتحاد المرأة عام ١٩٩٠، وتمت الدعوة إلى مشاركة المرأة في المناصب القيادية، وإدخالُ مساواة النوع الاجتماعي في برامج وسياسات المؤتمر الوطني الأفريقي. وقد تجلى هذا التأييدُ في صدور منشور عن المؤتمر الوطني الأفريقي عام ١٩٩٢ بعنوان "الاستعداد للحكم: دليل السياسات لجعل جنوب أفريقيا دولةً ديموقراطية"، والذي أقر بأن التمييزَ القائم على أساس النوع الاجتماعي قد عمل على: إما إستبعاد أو إخضاع المشاركة النسائية في كافة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[٣] وقد دعت هذه الوثيقة إلى ترسيخ أربعَ قِيَم يرتبط بعضها ببعض؛ وهي: الديموقراطيةَ والسلطة المدنية، والأمن الإنساني، ومناهضة العسكرة، ومساواة النوع الاجتماعي. وفيما يخص مؤسسات القطاع الأمني، شدد البيان على وجوب احترامها لمبادئ الديموقراطية، وعدم التمييز العنصري، وعدم تمييز النوع الاجتماعي، وأن تعكسَ التركيبة الوطنية والنوع الاجتماعي للمجتمع الجنوب أفريقي.

الحكومة المحلية

- إشراكُ النساء، وخبراءَ في النوع الاجتماعي، وممثلينَ من المنظمات النسائية في لجان ومجالس أمن المجتمع، وكذلك عمليات تدقيق سلامة المجتمع.
- الأخذُ بعين الاعتبار الإحتياجات المختلفة للأمن والقضاء لدى الرجال والنساء والفتيات والأولاد عند وضع وتنفيذ مبادرات الحد من الجريمة المحلية ومعالجتها، بالإضافة إلى ما يتعلقُ بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- نشرُ نتائج عمليات تدقيق السلامة والتخطيط داخلَ الجهات الأمنية القومية والإقليمية، بحيث يكون بالإمكان إدخالُ حقائق الأمن المحلي الخاصة بالرجال

والنساءِ في صناعة السياسات الأمنية القومية.

الإطار رقم ٢ يجب إشتمال التشاور بشأن سياسات الأمن القومي على ما يلي:

- المنظمات النسائية الاجتماعية في الريف والحضر.
- اتحاداتُ العمال.
- المنظماتُ الدينية.
- قادةُ المجتمعِ ونشطاءُ العملِ الاجتماعي.
- منظماتُ الشباب.
- المنظماتُ الخاصةُ بالأقلياتِ الأجنبيةِ والعرقيةِ والأطيافِ الأخرى.
- منظماتُ العدالةِ الإجتماعية.
- اتحاداتُ المهاجرين.
- الاتحاداتُ الخاصةِ بذوي الاحتياجات الخاصة.
- منظماتُ حقوقِ الأطفال.
- الأوساطُ العلميةِ والبحثية.
- المنظماتُ الدولية.

منظمات المجتمع المدني

- الدعوةُ إلى إدخال مسائل النوع الاجتماعي في سياسات الأمن القومي.
- تمثيلُ وجهات نظر الرجال والنساء والفتيات والأولاد داخل المجتمع، بما في ذلك المجموعاتِ المهمشة، في عمليات صناعة سياسة الأمن القومي.
- توفيرُ الخبرةِ الفنيةِ والتدريبِ على مسائل النوع الاجتماعي والقضايا الأمني لواضعي السياساتِ وأعضاءِ البرلمانِ للسير على نهجها.
- مراقبةُ مسائلِ النوع الاجتماعي عند تنفيذ السياساتِ الأمنية.
- إجراءُ عملياتِ تدقيقٍ وتقييم النوع الاجتماعي للسياسةِ الأمنيةِ ومؤسساتِ القطاعِ الأمني.

يعتبر **التدريب على النوع الاجتماعي** أداةٌ مهمةٌ لبناء القدرات بهدف تطوير وتنفيذ سياسات أمنية متجاوبة مع النوع الاجتماعي. وتشمل المجموعاتِ الرئيسيةِ المستهدفةِ بالتدريبِ على النوع الاجتماعي ما يلي:

- العاملينَ بالوزارات المعنيةِ في صناعة السياسة الأمنية، بما في ذلك وزاراتِ الدفاع والداخليةِ والشؤونِ الخارجية.
- أعضاءُ هيئاتِ التنسيق الأمني ولجانُ صياغةِ سياسات الأمن القومي.
- أعضاءُ البرلمانِ المشاركينَ في لجان الدفاع والأمن والعاملين فيها.
- أعضاءُ المجالسِ المحليةِ لأمنِ المواطنِ أو منتدياتِ الشرطة المحلية.
- منظماتُ المجتمعِ المدني العاملةِ في السياسات الأمنية.

تعتبرُ **عمليات التقييم المتجاوبة مع النوع الاجتماعي** للسياسات الأمنية ومراقبتها وتحليلها ضرورية لضمانِ تلبيةِ إحتياجاتِ الرجال والنساء والفتيات والأولاد. وتشملُ الإستراتيجيات المفيدة ما يلي:

- التحليلُ الاجتماعي الاقتصادي والنوع الاجتماعي لأدوارِ وعلاقاتِ النوع الاجتماعي القائمة، وتحديدًا، فيما يتعلق بالاختلافات في الأنشطة، والحصول على الموارد، وصناعة القرارات، والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعوقات الأخرى التي يواجهها الرجال والنساء.
- تقييمُ تأثير النوع الاجتماعي في السياسات الأمنية للوقوف على مدى التأثير الفعلي والمحتمل لهذه السياساتِ الأمنية على الرجال والنساء والفتيات والأولاد.
- تحليلُ موازنةِ النوع الاجتماعي لتحديدِ ما إذا كان قد تم تخصيصُ أموالٍ عادلة وكافية لتلبية إحتياجات الأمن والقضاء لكل منَ الرجالِ والنساءِ والفتيات والأولاد.

يضم التقرير الثامن أيضا:

- أمثلةً على اللغة المتجاوبة مع النوع الاجتماعي في سياسات الأمن القومي.
- عمليةَ مراجعةٍ لسلامة المجتمع مؤلفةٍ من خمسِ خطوات.
- الإجراءاتُ التي يمكنُ أن تتخذَها منظمات المجتمع المدني لدعم صناعة سياسة الأمن القومي المتجاوبة مع النوع الاجتماعي.
- أسئلةٌ بشأن تقييم تأثيرِ النوع الاجتماعي في السياسات الأمنية.
- أسئلةٌ بشأن تحليلِ النوع الاجتماعي في الموازنات.
- التحدياتُ والفرصُ التي تواجه إدخالُ مسائلِ النوع الاجتماعي في صناعة سياسات الأمن القومي في

البلدان إبانَ فترة ما بعد النزاع، والبلدان التي تمر في المراحل الإنتقالية، والبلدان النامية، والبلَدان المتقدمة.

التحديات والفرص المتاحة إبان فترة ما بعد النزاع

يعتبر إصلاح القطاع الأمني من أهم الأولوياتِ في الدول إبان مراحل ما بعد النزاع، وتشكل السياساتُ الأمنيةِ أساسًا هامًا لبناء هذه العملية. وقد تمثلُ عمليات صناعة سياسة الأمن القومي فرصةً لإعادة مناقشة أدوار ومسئوليات الأطراف الحكومية وغير الحكومية الفاعلة فيما يتعلق بالأمن.

التحديات التي تواجه إدخال مسائل النوع الاجتماعي

- قد تكونُ مؤوسساتُ الدولةِ وبنيتها التحتيةِ ضعيفةً، مما يؤدي إلى الحد من قدرتها على إجراء عمليات تشاورية موسعة. وهذا يؤدي بدوره إلى الحد منَ مشاركةً المنظمات النسائيةِ وإدخالِ مسائل النوع الاجتماعي.
- يعتبرُ انخفاض مستوى التعليم عمومًا، ونقص الخبرة الفنية خصوصًا، من معوقاتَ المشاركةِ العامة في عمليات صناعة سياسة الأمن القومي، مما يُؤثر على المرأةِ وبعض المجموعاتِ العرقيةِ، تحديدًا.

الجدول رقم ٣ إشراك المنظمات النسائية في صناعة السياسات الأمنية

- تسهيلُ التفاعل بين المنظمات النسائية والجهات المحليةِ المقدمة لخدمات الأمن المحلية، كأنْ يكون ذلكَ من خلال إشراكِها في اللجان الأمنيةِ المحلية.
- بناءُ قدرات المنظمات النسائيةِ بشأن قضايا السياساتِ الأمنية، بما في ذلكَ التأييدُ والرقابة.
- إشراكُ ممثلينَ عن المنظمات النسائيةِ كخبراءَ بالنوع الاجتماعي في جلسات البرلمان.

- وغالبًا ما تنظر السلطةُ التنفيذيةُ والمؤسساتُ الأمنيةِ إلى منظماتِ المجتمع المدني على أنها خصمٌ سياسي، ولذلك تُحجِم عن التعاونِ معها.

فرص إدخال مسائل النوع الاجتماعي

- بإمكانِ اتفاقياتِ السلام فرضُ تطويرِ سياسات أمن قومي متجاوبةً مع النوعَ الاجتماعي.
- بإمكانِ الحواراتِ الوطنيةِ التشاركيةِ حولَ الأمن والمصالحة أن تُفسح المجال للرجال والنساء ليكون لهم رأيًا في تحديد إحتياجاتِ وأولوياتِ الأمن القومي.
- بإمكانِ منظماتِ المجتمع المدني، التي عملت من أجل السلامَ ودعم الأمن على مستوى المجتمع الداخلي إبانَ مراحل النزاع، توفير خبراتٍ قيمةٍ تساعد في صناعة سياساتَ الأمن القومي.
- تساعدُ عملياتُ الإصلاح الدستوري والانتخابي، التي تزيد من نسبةِ تمثيلِ المرأةِ داخل البرلمان، في زيادة فرص المراة لأن تشغَلَ مناصب في هيئاتِ صناعة القراراتِ الأمنية.
- تساعدُ الزيادةُ في معدلاتِ العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، إبانَ مراحلَ ما بعد النزاع، على إظهار مدى الحاجةِ الملحة إلى ضرورة إشتمالِ السياسات الأمنية على آلياتٍ للقضاء على العنف القائمَ على أساس النوع الاجتماعيِ والتجاوبِ معه بإعتبارِه أولويةً أمنية.
- قد تقومُ الجهاتُ المانحةِ والمنظماتُ الدوليةُ بتوفير الدعم لعملياتِ صناعةِ سياساتِ الأمن المتجاوبةِ مع النوع الاجتماعي.

تساؤلاتٌ حولَ صناعة سياسة الأمن القومي

تشملُ التساؤلاتُ الرئيسية، التي تُطرح لضمان أنه قد تم إدخال مسائل النوع الاجتماعي في صناعة سياسة الأمن القومي، ما يلي:

- هل التركيز على الأمن القومي أم على الأمن الإنساني؟ هل تم تناول التهديداتِ الأمنية الداخليةِ والتهديداتِ اليومية على الأمن الإنسانَي؟
- هل تم وضعُ السياساتُ بطريقةٍ تشاركية، بما في ذلك مشاركةُ المنظمات النسائية ومنظماتُ المجتمع المدني الأخرى، وممثلينَ من وزارة شؤون المرأة، وعضواتُ البرلمان من الإناث وخبراءُ النوع الاجتماعي؟
- كيف تتعاملُ السياسات مع الاحتياجات الأمنيةِ المحددةِ للرجال والنساء والفتيات والأولاد؟
- كيف تتعاملُ السياساتُ مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي؟
- كيف تركزُ السياساتُ على أهمية أهداف مساواة النوع الاجتماعي، بما في ذلك عدمُ التمييزِ والمشاركةِ المتساويةِ للرجال والنساء.
- هل تمت صياغة السياساتِ بلغةٍ متجاوبةٍ مع النوع الاجتماعي؟
- هل تتفق السياساتُ مع التشريعات والسياسات الدولية والإقليمية والمحلية بشأن مسائل النوع الاجتماعي؟
- هل سيتم تنفيذُ السياساتِ ومراقبتها وتحليلها بطريقةٍ متجاوبةٍ مع النوع الاجتماعي؟

معلومات إضافية

المصادر

Susanna Bearne, Olga Oliker, Kevin A. O'Brien and Andrew Rathmell - *National Security Decision-Making Structures and Security Sector Reform*, The RAND Corporation, 2005.

DCAF - *DCAF Backgrounder: National Security Policy*, 2005.

Initiative for *Inclusive Security and International Alert - Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action*, 2004.

OECD - *OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice*, 2007.

Kristin Valasek with Kaitlin Nelson - *Securing Equality, Engendering Peace: a Guide to Policy and Planning on Women, Peace and Security (UN Security Council Resolution 1325)*, UN-INSTRAW, 2006.

قامت بإعداد مذكرةَ التطبيق العملي هذه موجيهو تاكشيتا (MugihoَTakeshita) من مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، وذلك استنادًا إلى التقرير الثامن الذي قام بتأليفه بيتر ألبريتشت (Peter Albrecht) وكارن بارنز (Karen Barnes) من منظمة الإشعار الدولية

رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

١– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني.
٢– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة.
٣– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع.
٤– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة.
٥– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الجنائي.
٦– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود.
٧– النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني.
٨– النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي.
٩– النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني.
١٠– النوع الاجتماعي وأثره في القوات العسكرية وشركات الأمن الخاصة.
١١– النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله.
١٢–النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني.
ملحق خاص بالقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية

بالإمكان الحصول على هذه التقارير ومذكراتِ تطبيقها من المواقع الَالكترونيةَ التالية:
www.dcaf.ch

التذييل

١ *National Security Strategy for Jamaica: Towards a Secure and Prosperous Nation*, a Green Paper, revised in May 2006; and Stone, C. et al, *Supporting Security, Justice, and Development: Lessons for a New Era*, 2005.

٢ Anderlini, S.N. and Conaway, C.P., *Negotiating the Transition to Democracy and Reforming the Security Sector: The Vital contributions of South African Women*, (Washington DC: Women Waging Peace), 2004.

٣ African National Congress (ANC), *Ready to Govern*, ANC Policy Guidelines for a Democratic South Africa adopted at the National Conference 28-31 May 1992. http://www.anc.org.za/ancdocs/history/readyto.html.